واستحالة المستحيلات عليه تعالى وجواز ما يجوز في حقه تعالى
لا يتعقل الا بعد الحكم بوجوب الوجود له تعالى ثم ان المص قدم الخبر
للاهتمام لان المقص الحكم بالوجوب وقد يقال الظاهر اعراب واجب
مبتدا او سوغ الابتدا به مع كونه نكرة عمله في الجار والمجرور والوجود
وما بعده خبر فكانه قال الواجب المتقدم ذكره هو الوجود وما
عطف عليه ومعنى كونه تعالى واجب الوجود انه لا يجوز عليه العدم فلا
يقبل العدم لا ازلا ولا ابدا والدليل على وجوب الوجود له تعالى ان تقول
الله يجب افتقار العالم اليه وكل من وجب افتقار العالم اليه فهو واجب الوجود
ينتج الله واجب الوجود ودليل الصغرى ما تقدم من ان العالم حادث
وكل حادث يجب افتقاره الى محدث ودليل الكبرى انه لو لم يكن واجب
الوجود لكان جائزه فيفتقر الى محدث ويفتقر محدثه الى محدث
فان رجع الامر الى الاول مباشرة او بواسطة فالدور لانه دار
الامر ورجع الى مبداه وان تتابعت المحدثون واحدا بعد واحد
الى ما لا نهاية له فالتسلسل لانه تسلسل الامر وتتابع وكل من
الدور والتسلسل محال فما ادى اليه وهو افتقاره الى محدث محال
فما ادى اليه وهو كونه ليس واجب الوجود محال واذا استحال كونه
ليس واجب الوجود ثبت كونه واجب الوجود وهو المطلوب وحقيقة
الدور توقف الشيء على ما توقف عليه اما بمرتبة او اكثر وحقيقة
التسلسل ترتب امور غير متناهية وانما كان الدور مستحيلا
لانه يلزم عليه كون الشيء الواحد سابقا على نفسه مسبوقا بها فاذا
فرضنا ان زيدا اوجد عمرا وان عمرا اوجد زيدا لزم ان زيدا متقدم
على نفسه متاخر عنها وان عمرا كذلك وانما كان التسلسل مستحيلا
لادلة اقامها المتكلمون اجلها برهان التطبيق وتقريره انك لو فرضت
سلسلتين وجعلت احداهما من الآن الى ما لا نهاية له والاخرى من
الطوفان الى ما لا نهاية له وطبقت بينهما بان قابلت بين افرادهما من
اولهما

قوله لا يتعقل الخ هو صريح في ان الترتيب في الصفات انما هو في التعقل لا في الوجود والا لزم ان يكون المتاخر حادثا وصفات الله قديمة اه

...ان كان تقدم زيد على نفسه من حيث انه متقدم على المتقدم عليه فيلزم من تقدمه على المتقدم عليه تقدمه على نفسه وكذلك ... تاخره عن المتاخر عنه فيلزم من تاخره عن المتاخر عنه تاخره عن نفسه ... متقدم على نفسه ومتاخر عنها من تلك الحيثية المذكورة فتامل

قوله ويتعلق به مباحث الخ منها انه قيل هذا منقوض بمراتب العدد بان تطبق جملتين منه احداهما من الواحد لا الى نهاية والثانية من الاثنين بان يكون كل فرد من افرادها اثنين لا الى نهاية فيجعل الواحد من احداهما بازاء الاثنين من الاخرى فتكون احداهما زايدة من الاخرى قطعا ولم يلزم من ذلك انقطاع احداهما ولا المساواة المدعى امتناعها اجاب السعد بان التطبيق المستدل به على بطلان التسلسل انما اعتبر بين الامور الموجودة خارجا المستغنية في وجودها عن الاعتبار كالحركات لا العدمية الوهمية المحضة كالاعداد لانقطاعها بانقطاع الوهم فتنقطع عن تطبيقها فلا يكون فيه للتطبيق مساغ وليس معنى عدم التناهي في العدد الوجود بلا آخر لانه دخول ما لا نهاية له في الوجود محال لما بين من التطبيق بل معناه انه ما من عدد الا ويتصور فوقه عدد آخر كذلك صادق بخلاف قولنا الممكنات غير متناهية فان معناه انه دخل منها تحت الوجود ما لا نهاية له وهو كاذب لان ذلك محال

اولهما فكلما طرحت من الآنية واحدة طرحت في مقابلتها من الطوفانية
واحدة وهكذا فلا يخلو اما ان يفرغا معا فيكون كل منهما له نهاية وهو
خلاف الفرض وان لم يفرغا لزم مساواة الناقص للكامل وهو باطل
وان فرغت الطوفانية دون الآنية كانت الطوفانية متناهية والآنية
ايضا كذلك لانها انما زادت على الطوفانية بقدر متناه وهو ما من
الطوفان الى الآن ومن المعلوم ان الزايد على شيء متناه بقدر متناه
يكون متناهيا بالضرورة ويتعلق به مباحث تطلب من المطولات
الوجود اي الذاتي بمعنى ان وجوده لذاته لا لعلة اي ان الغير
ليس مؤثرا في وجوده تعالى وليس المراد ان الذات اثرت في نفسها
اذ لا يقوله عاقل وانما ضاق عليهم التعبير فثمرة القيد تظهر في المحترز
واما الوجود غير الذاتي كوجودنا فهو بفعله تعالى وبعضهم لا يشاهد
لغيره وجودا وهذا يسمى عندهم وحدة الوجود وقد غرق فيه
من غرق حتى وقع من بعض الاوليا ما يوهم الاتحاد والحلول كقول
الحلاج انا الله وكقول بعضهم ما في الجبة الا الله وهذا اللفظ
لا يجوز شرعا لايهامه لكن القوم تارة تغلبهم الاحوال فيقول ما وقع
منهم بما يناسبه وممن افتى بقتل الحلاج حين قال المقالة السابقة
الجنيد كما في شرح الكبرى ومن اللفظ الموهم ما شاع على السنة العوام
من قولهم موجود في كل الوجود ففيه اشارة لوحدة الوجود
لكنه ممتنع لايهامه الحلول وقد اختلف في الوجود هل هو عين
الموجود او غيره كما سياتي فقال الاشعري الوجود عين الموجود
واختلف العلما في فهم المراد من عبارة الاشعري فبعضهم ابقاها
على ظاهرها وعليه يكون في عد الوجود صفة تسامح لانه ليس صفة
في مجرد اللفظ كان يقال الله موجود والمحققون كالسعد واضرابه
اولوا عبارة الاشعري فقالوا ليس المراد العينية حقيقة بل المراد
انه ليس زايدا على الذات في الخارج بحيث تصح رويته فلا ينافي

فان قلت هذا منقوض ايضا بمعلومات الله ومقدوراته فان المعلومات اكثر عددا من المقدورات مع ان كلا منهما غير متناه اجاب السعد ايضا بان معنى كون كل منهما غير متناه انه لا يتصور انتهاؤه الى حد وليس وراءه مقدور آخر اذ لا يمكن تناهي الممكنات في التصور

قوله عدم تناهيها في الوجود محال وان كان كذلك في المعلومات فيقع في المعلومات اولى وليس معنى عدم التناهي الوجود بلا آخر كما سبق

اي بين القديم والحادث ونحو القائل اه

ومما اوربه قول الحلاج انا الله انه قال لفظة انا في مقام الصحو ولفظة الله في مقام الفنا فكل لفظة اتى بها في مقام بخصوصه اه

قوله تسامح اي تجوز بان اطلق اللفظ على غير ما وضع له لعلاقة المشابهة من جهة الوصف في اللفظ اه

قوله لانه يتبع ... الموجود عين ... التابع ... اي المعنى والا فالوجود في قولنا الله موجود وقع محمولا به ... الوصف في المثال بالموجودية لا الوجود قلت الوصف في المعنى انما هو بالوجود لان معنى قولنا الله موجود ان ذاته ثبت لها الوجود اه

Copyright King Saud University